

## التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر

رنا العاشوري سعدي(\*)

باحثة في العلوم السياسية، تونس.

تعددت تعريفات الديمقراطية من وجهات نظر متنوعة ومقاربات مختلفة، منها ما يركز على الجانب الإجرائي والآليات المعتمدة في هذا المجال ومن أبرزها الانتخابات ونوعيتها ومدى صدقيتها وشفافيتها وتعبيرها عن إرادة الشعب وتكريس حقّه في اختيار ممثليه في إطار تنافس حقيقي لا يخضع لهيمنة الحكومة. ومنها ما يركز «على نوعية الحياة التي يوفرها نظام الحكم في تأمين حياة أفضل، وضمان قدرة جميع السكّان على تقرير مصيرهم، وحماية القانون لهم من الجور والفساد، وتعزيز رخائهم وحرّياتهم الفردية، وأمنهم والعدالة لهم، والمساواة الاجتماعية بينهم والمشاورات العامّة معهم، والحل السلمي لنزاعاتهم»<sup>(١)</sup>.

يتّضح من هذا التعريف أن مفهوم الديمقراطية لا يقتصر على البعد السياسي وإقامة مؤسسات الحكم ووضع الدساتير وسن النصوص القانونية المنظّمة للحياة العامّة، بل يشمل إضافة إلى ذلك، مضامين اقتصادية واجتماعية ومدنية تتكامل فيما بينها لإقامة نظام ديمقراطي حقيقي تؤمّن فيه الحرّيات وحقوق الإنسان وإقرار التعدّدية وقبول الآخر.

في إطار هذه الرّؤية لمفهوم الديمقراطية، أحاول إبراز الملامح الرّئيسية للتجربة الديمقراطية في تونس، وما مرّت به من محطّات، وما حقّقته من مكاسب وما واجهته من عراقيل ونكسات عبر مراحل متميزة من تاريخ تونس الحديث، تواكب أولًا حركة النضال الوطني من أجل الحرّية والاستقلال والتخلص من الاستعمار الفرنسي الذي حلّ بتونس في سنة ١٨٨١ وفرض عليها معاهدة حماية سرعان ما تحولت إلى سيطرة كاملة على كلّ البلاد رغم مقاومة التونسيين، وتشمل المرحلة الثانية مسار هذه التجربة وأطوارها في ظل الدولة التونسية المستقلة

rana\_sa1@yahoo.fr, and rana@topnet.tn.

(\*) البريد الإلكتروني:

(١) تشارلز تيلي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طبّاخ؛ مراجعة حيدر حاج إسماعيل، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠)، ص ٣٤٩.

في عهد بورقيبة، وتغطّي الثالثة مرحلة حكم بن علي، وتقدم الرابعة إشارات عن مسار التجربة بعد الثورة التونسية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ضمن ما عرف بالربيع العربي.

## أولاً: مسار التجربة الديمقراطية إبّان النضال الوطني من أجل السيادة والاستقلال

لم يكن استعمال مصطلح الديمقراطية أو النظام الديمقراطي شائعاً ولا متواتراً في الخطاب السياسي لزعماء الحركة الوطنية التونسية، وقد كان الشعاران البارزان في هذا الخطاب وكذلك لدى الجماهير والأوساط الشعبية هما: «الحرية» و«الاستقلال».

إن الاستقلال يعني أساساً استعادة السيادة الوطنية والتخلص من الاستعمار الجاثم على الوطن. أمّا الحرية فتحمل معاني أوسع وأشمل، إنها تعني تحرير المجتمع وتحرير الإنسان من كل القيود المجحفة وتمكينه من حقوق المواطنة كاملة ليكون سيداً في وطنه، يتمتع بحقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة، وتطلق إرادته في المبادرة والإسهام وحتى الإبداع في تحقيق ذاته، وخدمة بلاده، وإبداء رأيه في حاضرها ومستقبلها في مناخ أريحي لا تكبله الموانع والضغط.

في هذا السياق حمل الخطاب السياسي لمناضلي الحركة الوطنية مضامين ديمقراطية هادفة لمواجهة النظريات والممارسات المكرّسة للحكم الاستبدادي، وساعية إلى إعادة السيادة للشعب باعتباره المصدر الوحيد للسيادة. هذه المضامين كانت حاضرة في خطاب زعماء الحركة الوطنية ومناضليها خلال كامل أطوار النضال من أجل الحرية والاستقلال.

وفي هذا الإطار طالبت الحركة الوطنية بتشريك التونسيين في تسيير شؤونهم. وفي سنة ١٩٢٠ أسست نخبة من المثقفين التونسيين بقيادة الزعيم عبد العزيز الثعالبي<sup>(٢)</sup> الحزب الحر الدستوري التونسي<sup>(٣)</sup>. وقد تضمنت هذه النخبة ثلّة من ذوي التكوين الجامعي من خريجي المعاهد الفرنسية ومن خريجي جامع الزيتونة. وتم الإعلان عن هذا الحزب في شهر آذار/مارس من سنة ١٩٢٠.

واضح أن تسمية هذا الحزب تعبّر عن أهمية الدستور في الإصلاحات السياسية التي تطالب بها النخبة التونسية، وتذكر بالدستور التونسي الأول الذي صدر سنة ١٨٦١ ثم أوقف العمل به بعد تجربة قصيرة مخيبة للأمال.

(٢) عبد العزيز الثعالبي (١٨٧٤ - ١٩٤٤): قيود مناضلي الحركة الوطنية من أجل تحرير تونس، تخرّج من جامع الزيتونة، تعرّض لاعتقال السلط الاستعمارية عدّة مرات، أول رئيس للحزب الحرّ الدستوري التونسي.

(٣) لمزيد من المعلومات عن تأسيس هذا الحزب وتنظيمه وطرق عمله، انظر: Ali Mahjoubi, *Les Origines du mouvement national en Tunisie, 1904-1934* (Tunis: Publications de l'Université de Tunis, 1982), p. 221.

ولئن كانت المطالبة بالاستقلال أمراً سابقاً لأوانه في تلك الظروف، فقد طالب الحزب الحر الدستوري التونسي بدستور يضمن تمثيلاً ديمقراطياً للمتساكنين من تونسيين وفرنسيين، وبتشكيل حكومة مسؤولة أمام مجلس منتخب، وبتأمين الفصل بين السّلط والمساواة بين الجميع أمام القانون.

وتضمن كتاب الزعيم عبد العزيز الثعالبي تونس الشهيدة<sup>(٤)</sup> الذي نشر سنة ١٩٢٠ في باريس هذه المطالب المتعلقة بتكريس مقومات الديمقراطية في تونس ضمن برنامج سياسي متكامل.

وقد واصل الحزب الحر الدستوري التونسي الدفاع عن هذه المطالب ذات الصلة بالخيار الديمقراطي في إطار كفاحه المستميت من أجل الحرية والاستقلال، وقدم في سبيل ذلك التوضيحات الجسام، واعتمد أساليب متعددة تعزّزت جدواها بصفة ملحوظة بعدما انقسم الحزب على نفسه بين قديم وجديد وتم تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد في مؤتمر قصر هلال يوم ٢ آذار/مارس ١٩٣٤ وأكد التزامه بديمقراطية شاملة داخل الحزب وجسد رغبة قوية في التخلي عن العمل السياسي النخبوي واعتماد الاتصال المباشر بالمواطنين كما دعا إليه الزعيم الحبيب بورقيبة.

ولئن كان لهذا الحزب الوطني دور بارز في المطالبة باعتماد القيم الديمقراطية والدفاع عن حرية التعبير والإعلام، فقد كان للنسيج الجمعياتي إسهامه المهم في مساندة هذا التوجه وتعزيزه.

وتفيد الإحصاءات الرسمية أن عدد الجمعيات التونسية المرخص لها بالنشاط إلى حدود أواسط سنة ١٩٣٧ قد تطور من ٥١ إلى ٩٤ جمعية<sup>(٥)</sup> تنشط في مجالات مختلفة، ومنها الدفاع عن حرية الوطن وحقوق المواطن.

وشارك الشباب الطلابي في فرنسا، من ناحيته، في التعريف بقضايا الوطن والدفاع عنها، وتمكن عدد من الطلاب التونسيين من نسج علاقات وطيدة مع الزعيم شبيب أرسلان الذي تعززت صلته بجيل الثلاثينيات من القرن الماضي، وقد ساهم عدد منهم في إثراء محتوى مجلة الأمة العربية (La Nation Arabe) التي أسسها شبيب أرسلان في جنيف في آذار/مارس من سنة ١٩٣٠.<sup>(٦)</sup>

أما الحركة النقابية التونسية فقد كان لها منذ تأسيسها في سنة ١٩٢٤ دور بارز في خدمة القضايا الوطنية والدفاع عن قيم التحرر والديمقراطية إضافة إلى دورها الاجتماعي في الدفاع عن

---

(٤) انظر تفاصيل عن تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي وكتاب تونس الشهيدة في: محمد الهادي الشريف، ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس: من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة (تونس: دار سراس للنشر، ١٩٨٠)، ص ١١٢.

(٥) محمد لطفي الشابي، في: تونس عبر التاريخ، ٤ ج (تونس: مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية (سيراس)، ٢٠٠٥)، ج ٣، ص ١٠٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

حقوق العمال التونسيين والذود عن مصالحهم. وتنامي نشاط هذه الحركة عبر مراحل تاريخية وتطورات مختلفة، وبخاصة بعد تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل في سنة ١٩٤٦ واضطلاع الزعيم النقابي الوطني فرحات حشاد بأمانته العامة.

ولئن أدّى الاتحاد العام التونسي للشغل دوراً اجتماعياً بارزاً في الدفاع عن مصالح الأجراء فالمؤكد أن نضالاته لم تقتصر على هذا البعد الاجتماعي، وأنه لم يكن طوال تاريخه منظمة نقابية تقليدية تكتفي بالدفاع عن مصالح منظورها. إنها منظمة مُسيّسة معنية بقضايا الحرية واستقلال الوطن والذود عن حقوق المواطن وكرامته وازدهاره، والمطالبة باعتماد القيم الديمقراطية في التعامل مع التونسيين والتونسيات.

ويبدو أن مسار التسييس في هذه المنظمة «بلغ أوجه سنة ١٩٥١ حيث وقع التصريح بكل وضوح خلال المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد المنعقد في آذار/مارس «أن الواجب الوطني هو واجب العمال الأول»<sup>(٧)</sup>.

ومن المبادرات البارزة في هذا المجال ما قام به حشاد في أيار/مايو ١٩٥١ عندما أسس لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية التي انبثقت منها لجان فرعية في كل مناطق البلاد التونسية والتي قامت بتعبئة القوى الحية للدفاع عن الحرية والديمقراطية والعدالة<sup>(٨)</sup>.

والمؤكد أن اغتيال الزعيم فرحات حشاد يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢ من قبل الاستعمار الفرنسي لم يكن لأسباب اجتماعية نقابية بقدر ما كانت أسبابه سياسية ذات علاقة بنضاله واستماتته في الدفاع عن وطنه والذود عن قيم الحرية والكرامة.

وعن الاتحاد العام التونسي للشغل وصلته بحركة التحرر الوطني ذكر بورقيبة «أن الدرس العظيم الذي استخلصه الاتحاد من المعارك والخيبات المتوالية طيلة ثلاثين عاماً أنه من واجبه الحتمي أن لا يقطع أبداً صلة التضامن بينه وبين حركة التحرير القومي المتمثلة اليوم في الحزب الدستوري الجديد»<sup>(٩)</sup>.

وعن اغتيال حشاد قال الزعيم بورقيبة: «وقد كان مقتله الشنيع على نقيض ما أُمل القوم من سريان الفرع في صفوف رفاقه، إذ ثارت ثائرة الأفكار، وتصلبت القلوب واندفع التونسيون إلى عقد العزائم الصارمة وركوب متن الوسائل الكبرى، ومن يوم موته اكتست المقاومة الشعبية صبغة العنف، وانقلب الكفاح حرباً عواناً لا رجعة فيها...»<sup>(١٠)</sup>.

وهكذا يتضح أن الديمقراطية ظلّت هاجساً متواصلاً لدى النخب التونسية في مختلف الميادين تعود جذوره إلى مشروع تجديد الثقافة التونسية وتحديثها الذي بدأ منذ أواسط

(٧) عبد السلام بن حميدة، في: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٣٨.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٩) الحبيب بورقيبة، بين تونس وفرنسا (تونس: منشورات وزارة الإعلام، ١٩٨٨)، ص ٤٥٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٥٢.

القرن التاسع عشر مع حركة الإصلاح بزعامه خير الدين باشا<sup>(١١)</sup> ومساهمة مصلحين من أمثال أحمد بن أبي الضياف وعلي باش حانبة والطاهر الحداد، وتواصل هذا المد الإصلاحية في عهد الاستعمار الفرنسي في إطار النضال من أجل الحرية والاستقلال وقيم الديمقراطية، وأسهمت في إثراء مضامينه مختلف القوى الحية في البلاد. إن «مسألة الإصلاح السياسي ذات تاريخ عريق في تونس، فلم تنقطع المطالبة بتحقيق الحرية ومستلزماتها حتى في أحلك الظروف. وهذا الذي تنتفسه تونس اليوم قد يكون ثمرة غير مباشرة لنضال طويل النفس خاضه التونسيون»<sup>(١٢)</sup>.

## ثانياً: مسار التجربة الديمقراطية في عهد بورقيبة: خطوات تأسيسية في مناخ غير ملائم

بعد أن تم الإضاء على اتفاقيات الاستقلال الداخلي لتونس بتاريخ ٣ حزيران/يونيو ١٩٥٥، ثم الإعلان عن الاستقلال التام للبلاد في ٢٠ آذار/مارس ١٩٥٦ تغيّرت المعادلة في التعامل مع المسألة الديمقراطية، إذ لم يعد إرساء مقوماتها وتعزيز مسارها مطلباً نخبويّاً وجماهيرياً موجهاً إلى السُّلْط الاستعمارية في إطار النضال من أجل التحرّر والاستقلال، بل أصبحت الديمقراطية شأنًا تتحمّل مسؤولياته وتضطلع بأعبائه الدولة الوطنية الفتية.

واتخذت الدولة الوطنية فعلاً منذ فجر الاستقلال مبادرات نوعية على درب التأسيس لنظام ديمقراطي يعيد السيادة إلى الشعب، ويكرّس حقه في اختيار ممثليه. وتم الشروع في إنجاز هذه المبادرات في مناخ متوتر غير مُواتٍ لافتتاح البناء الديمقراطي بطريقة سلسة تقوم على الاعتراف بحق الاختلاف وقبول الرأي الآخر.

وقد ساد هذا المناخ السلبي بسبب الخلاف الحاد الذي نشب بين بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد وصالح بن يوسف الأمين العام لهذا الحزب، بشأن اتفاقيات الاستقلال الداخلي، إذ رأى فيها بورقيبة مرحلة هامة على درب الاستقلال التام، واعتبرها بن يوسف خدعة استعمارية، ودعا الشعب إلى رفضها ومواصلة الكفاح المسلّح من أجل الاستقلال.

وأخفق هذان الزعيمان الكبيران في فضّ خلافهما بشأن خيار وطني مصيري باعتماد أسلوب ديمقراطي يقوم على الحوار وقبول الآخر رغم رفقة النضال عبر السنين ووحدة المرجعية السياسية والثقافية ذات الطابع الحداثي.

وهكذا تصدّعت الوحدة الوطنية التونسية وتواصلت المواجهات وتجييش الشعب من لدن الطرفين، وسادت لغة الثُلْب والتخوين، وانزلق هذا الاختلاف في الرأي بين جناحي الحزب

(١١) اشتهر هذا المصلح بكتابه أقوم المسالك في سياسة الممالك الذي صدر سنة ١٨٦٧ وقد طُبِع الكتاب عدّة مرّات في تونس وإسطنبول والقاهرة.

(١٢) علي الصالح مولى، «المشهد الحزبي في تونس بعد ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١: تأملات سياقية في الحرية والاستبداد»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٣ (شتاء ٢٠١٢)، ص ١٧٢.

المنقسم على نفسه من مستوى التنافس والجدل السياسي إلى مستوى من التناحر والعنف المتبادل، وكاد يعصف بالرصيد النضالي للحزب ويزجّ بالبلاد في حرب أهلية مدمرة. هذا التناحر بين أنصار بورقيبة وأنصار بن يوسف مثل ضربة موجعة وعقبة كأداء أمام التجربة الديمقراطية التونسية الناشئة.

ولئن حُسم هذا الخلاف لفائدة الجناح البورقبي بعد أن خَلَف ضحايا كثيرين من الطرفين وانقساماً عميقاً في المجتمع التونسي والنخب السياسية، ومناخاً عدائياً متوتراً غير ملائم لممارسة الديمقراطية السليمة، فقد ظَلَّت لهذا التناحر آثاره السلبية في الوحدة الوطنية، وتواصلت تبعاته لفترة طويلة بما أساء لإمكان التحوّل الديمقراطي السلس القائم على الاعتراف بحق الاختلاف وقبول الآخر والمساواة بين الجميع في ممارسة حقوق المواطنة.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة والأجواء الغائمة حقق مسار التجربة الديمقراطية الناشئة مكاسب تأسيسية تجسّدت بالخصوص في ما يلي:

## ١ - انتخاب مجلس قومي تأسيسي

قبل الإعلان عن الاستقلال استصدر الزعيم الحبيب بورقيبة أمراً من الأمين باي آخر البايات الحسينيين في تونس بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ يقضي بإنشاء مجلس قومي تأسيسي منتخب لإعداد دستور للبلاد. وجرّت هذه الانتخابات فعلاً بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٦، وانبثق منها المجلس القومي التأسيسي، وجسّد ذلك حدثاً نوعياً في مسار التجربة الديمقراطية في تونس وتتويجاً لمطالبة التونسيين ببرلمان تونسي عبر عشرات السنين من النضال والتضحية.

وقد فازت بجميع المقاعد في هذه الانتخابات قوائم الجبهة القومية بقيادة الحزب الحر الدستوري التونسي ومشاركة الاتحاد العام التونسي للشغل، واتحاد الصناعة والتجارة، والاتحاد الوطني للمزارعين، وعدد من المستقلين، ولم يحصل الحزب الشيوعي على أي مقعد، وقاطعها كثيرون نتيجة لانقسام المجتمع بسبب الصراع الحاد الذي عرفته البلاد بين أنصار الحبيب بورقيبة وأنصار صالح بن يوسف<sup>(١٢)</sup>.

## ٢ - إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية

قرّر الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي إعلان الجمهورية في اجتماع عقده بتاريخ ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٧، ثم أعطاه المجلس القومي التأسيسي الصبغة الدستورية في جلسة عقدت بتاريخ ٢٥ تموز/يوليو ١٩٥٧ حيث صادق المجلس بالاقتراع الفردي وبالإجماع على: إلغاء الملكية بالبلاد ثم على إعلان الجمهورية. وفي الجلسة نفسها نادى نواب المجلس

(١٢) تضمن كتاب زهير المظفر معطيات وتفاصيل إضافية عن هذه الانتخابات. للمزيد، انظر: زهير المظفر، من الحزب الواحد إلى حزب الأغلبية: التجربة التونسية (تونس: [د.ن.]، ٢٠٠٤)، ص ١٢١ وما بعدها.

باختيار الحبيب بورقيبة ليكون أول رئيس للجمهورية التونسية. وقد فتح هذا القرار آفاقاً واعدة أمام تطلعات الشعب إلى تحقيق التداول على السلطة واختيار رئيسه بالانتخابات الحرة بدل التوريث بما يعزز المسار الديمقراطي في البلاد<sup>(١٤)</sup>.

### ٣ - الإعلان عن الدستور التونسي الجديد

تم الإعلان عن الدستور التونسي الجديد في ١ حزيران/يونيو ١٩٥٩ بما يعني ذلك من رمزية وتجسيم لطموح متواصل ناضلت من أجله أجيال متعاقبة منذ توقيف العمل بدستور سنة ١٨٦١.

وقد أقرّ الدستور الجديد نظاماً جمهورياً رئاسياً يتمتع فيه رئيس الدولة بصلاحيات واسعة، ويقر التفريق بين السلط، وحماية حقوق الإنسان، ويؤمن الحرية في تأسيس الجمعيات في إطار القانون، ويسعى إلى التوفيق بين الخصوصيات الثقافية والاجتماعية الوطنية وما وصل إليه الفكر التشريعي الحديث في البلدان المتقدمة<sup>(١٥)</sup>. وقد واكبت هذه الخطوات على درب التأسيس لديمقراطية ناشئة إصلاحات اجتماعية ذات علاقة بالتجربة الديمقراطية هدفها تجديد الثقافة وتحديث المجتمع. وبرزت مكاسب هذه الإصلاحات بالخصوص في ما يلي:

#### أ - تحرير المرأة وإصدار مجلة الأحوال الشخصية

المؤكد أن تحرير المرأة وهي نصف المجتمع، يمثل هاجساً متأصلاً لدى بورقيبة خلال مرحلة النضال الوطني من أجل الحرية والاستقلال، وقد سعى في أكثر من مناسبة إلى طرح قضية المرأة التونسية والتعريف بها لدى الرأي العام الوطني والرأي العام الفرنسي عبر الصحافة ولدى منظمات عالمية معنية بحقوق الإنسان<sup>(١٦)</sup>.

وقد عززت مجلة الأحوال الشخصية التي أصدرت بتاريخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٥٦ حقوق المرأة في مختلف المجالات، وتضمنت إجراءات ثورية، إذ منعت تعدد الزوجات وأقرّت الطلاق العدلي وحق المرأة والرجل في طلب الطلاق واشترط رضا الزوجين في الزواج وحرمان أي وارث آخر من إرث المتوفى إذا لم يخلف غير البنات<sup>(١٧)</sup>.

هذه الإجراءات الثورية لفائدة المرأة أثارت جدلاً حاداً في المجتمع التونسي بين حداثيين ومحافظين، ولكنها ترسخت في نهاية الأمر لتجسد مكسباً ثميناً لتونس وإنجازاً بارزاً في مجال حقوق الإنسان.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(١٥) دستور الجمهورية التونسية (تونس: دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، ٢٠٠٠).

(١٦) Habib Bourguiba, *Ma vie, mon œuvre*, 1925-1933 (Paris: Plon, 1985), p. 232.

(١٧) مجلة الأحوال الشخصية، جمع وتعليق القاضي محمد الحبيب الشريف (تونس: دار الميزان للنشر، ١٩٩٧).

## ب - توحيد التعليم وتعميمه

راهنّت الدولة التونسية منذ الاستقلال على التربية والتعليم سبيلاً إلى تحديث المجتمع، وتحقيق التطور المأمول، وتكوين جيل متعلم يعيش عصره. ولإدراك هذه الغاية تم سن قانون لإصلاح التعليم صدر بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨ حددت أهدافه الأساسية في إنشاء مدرسة عصرية جديدة مجانية في متناول كل التونسيين بجميع فئاتهم الاجتماعية، وفي السعي إلى بلوغ التمدرس الكامل بعد عشر سنوات.

وبذلت الدولة بسخاء لإدراك هذه الغاية، فانتشرت المدارس في كل أنحاء البلاد، وحتى في القرى والأرياف لإرساء مدرسة تتسع للجميع، وتُجسّم ديمقراطية التعليم والتربية. وقد كان لهذا الخيار أثره البالغ في تجديد الثقافة ليكون التعليم مدخلاً للرفعي الاجتماعي لدى مختلف فئات الشعب وشرائحه ويتواصل السعي لتكوين جيل متعلم يعيش عصره.

## ٤ - انتكاسة مدمرة للمسار الديمقراطي

لم يكن مصطلح الديمقراطية أو النظام الديمقراطي من الكلمات الشائعة أو المتواترة في خطب الرئيس بورقيبة على كثرتها. وقد ركّزت هذه الخطب بالخصوص على استعراض نضال الزعيم من أجل تحرير الوطن واستعادة سيادته وعلى «الوحدة القومية»<sup>(١٨)</sup> ومعركة «الجهاد الأكبر» في مواجهة الفقر والتخلف والارتقاء بالبلاد إلى مصاف الدول المتقدمة.

وربّما عبّر شعار «الوحدة القومية» والإلحاح المتكرّر على الحفاظ عليها وصيانتها عن موقف ضمني رافض للتنوع والاختلاف في الشأن العام، وبخاصة في المجال السياسي رغم ما عرف به بورقيبة من مرجعية حداثة وإعجاب بالثقافة الفرنسية.

وشهدت التجربة الديمقراطية التونسية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي تراجعاً لافتاً وانتكاسة خطيرة، وتواصلت الإجراءات والمبادرات المنافية لدستور ١٩٥٩ والساعية إلى التأسيس لحكم فردي مستبد لا مجال فيه للديمقراطية ولا مكان لاحترام إرادة الشعب وحقه في تقرير مصيره.

وفي هذا السياق توالى القرارات المكرّسة للحكم الفردي وتجسّدت بالخصوص في ما يلي:

- في سنة ١٩٦٣ قرّرت السلطة بعد محاولة انقلابية فاشلة ساهم فيها عسكريون ومدنيون اعتماد نظام الحزب الواحد، وهو ما خنق مجال المبادرة وحجّر كل نشاط سياسي خارج هياكل الحزب الحر الدستوري.

- انتهاج سياسة اقتصادية موجهة باسم الاشتراكية طوال الستينيات نالت من الحقوق المادية والاقتصادية للمواطنين وبثت في نفوسهم التقاعس وعززت قبضة السلطة على جميع مقدرات البلاد.

(١٨) يستعمل بورقيبة عادة «الوحدة القومية» بدل الوحدة الوطنية باعتبار تونس أمة قائمة بذاتها.



- إقرار تشابك تام بين هياكل الحزب وأجهزة الدولة بما جعل المسؤول الأول في الولاية «الوالي» هو نفسه رئيس الهيكل الحزبي في الجهة. وقد كرّس هذا الوضع سيطرة الدولة على الحزب وقلّص إمكانات المبادرة والتحرّك أمام الجميع وحتى أمام مناضلي الحزب الحاكم نفسه.

- في سنة ١٩٧٥ أقرّ الدستور مبدأ الرئاسة مدى الحياة لبورقيبة وهو ما عمّق جذور الحكم الفردي وألغى مقوّمات أساسياً من مقومات الديمقراطية وهو التداول السلمي على السلطة والعودة الدورية إلى الشعب ليختار رئيسه عن طريق الانتخاب<sup>(١٩)</sup>.

- تمكين الوزير الأول من الخلافة الآلية لرئيس الجمهورية في ما بقي من المدة النيابية، واستبعاد أي دور للسلطة التشريعية في هذا الأمر بعد أن كان من صلاحيات المجلس التشريعي حسب النص الأصلي للدستور، قبل أن تدخل عليه تعديلات مسيئة لمضمونه وروحه. وهكذا أصبح رئيس الدولة وصياً على إرادة الشعب وخياراته حتى بعد وفاته.

وقد تواصل في السبعينيات اعتماد النظام الأحادي وخنق الحريات بما ولّد مزيداً من الاحتقان لدى النخب السياسية الصاعدة. واتسع مجال المعارضة فبرزت تنظيمات سياسية جديدة مثل حركة الوحدة الشعبية وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الاتجاه الإسلامي، وتأسست الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وشهدت البلاد محاكمات سياسية عديدة.

وهكذا فرضت على النظام الأحادي بحكم تطوّر المجتمع وتنامي الغضب والاحتقان، تعدّية حزبية غير معترف بها، وبرزت حركات سياسية جديدة ذات مرجعيات مختلفة يجمع بينها الإصرار على معارضة النظام.

وقد شهدت البلاد في هذه الفترة تصدع العلاقة بين النظام والاتحاد العام التونسي للشغل، وعرفت هزات اجتماعية متعددة اضطرت السلطة إلى إنزال الجيش إلى الشوارع لقمعها في أكثر من مناسبة كما هو الشأن في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ وأحداث قفصة في سنة ١٩٨٠<sup>(٢٠)</sup>.

## ٥ - انفتاح اضطراري عابر

في هذا المناخ المتوتّر إثر حوادث قفصة أسند الرئيس بورقيبة مهام الوزير الأول إلى محمد مزالي وهو أستاذ فلسفة ورجل فكر قبل أن يكون مسؤولاً سياسياً، وقد تعدّدت مقالاته المعبرة عن توجهه الديمقراطي، وصدر له كتاب بعنوان الديمقراطية قبيل الاستقلال، نُشر ضمن سلسلة كتاب البعث التي أسسها الأديب التونسي أبو القاسم محمد كرو، وهو أوّل كتاب صدر في تونس في موضوع الديمقراطية وجسّد حدثاً في تناول هذه القضية.

(١٩) ينصّ النصّ الأصلي للدستور على أنه «يجوز لرئيس الجمهورية أن يجدّد ترشّحه مرّتين متتاليتين».

(٢٠) تمرّد مسلّح في جهة قفصة، قامت به مجموعة من التونسيين المهاجرين من ذوي التوجّهات القومية مدعومة من قبل أطراف أجنبية.

وتوالت الخطب والتصريحات المبشرة بهذا التوجه بما نَمَّى الآمال بقرب نهاية الانغلاق والانتقال إلى مرحلة جديدة تتاح فيها الفرصة للتعددية الحزبية بعد أن أعلن بورقيبة قبوله للتعددية السياسية والفكرية في نيسان/أبريل ١٩٨١.

واتخذت في هذا السياق بعض المبادرات الإيجابية كالإفراج عن السجناء السياسيين والنقابيين، ونظّمت بالفعل انتخابات تشريعية تعددية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ تنافست فيها قوائم متعددة. لكن هذا الانفتاح لم يعمر طويلاً، وتلقت التجربة الديمقراطية ضربة أخرى موجعة عندما تم تزيف نتائج هذه الانتخابات لفائدة الحزب الحاكم.

وهكذا تعرّض مسار البناء الديمقراطي مرّة أخرى بعد خيبة تعطيل دستور سنة ١٨٦١، وأثبت نظام دولة الاستقلال عجزه عن التخلص من داء الهيمنة والانفراد بالسلطة المطلقة رغم كل ما واجهه من ضغوط وأحداث هدّدت استقرار البلاد بصفة جدّية، رغم كلّ ما حقّقه هذا النظام من إنجازات مهمّة في مجال تحديث المجتمع وتطويره وتقدمه والنهوض بأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية.

وتواصل المسار على هذا النحو إلى نهاية حكم بورقيبة في ظروف صعبة مفتوحة على كل الاحتمالات خيّم عليها مرض الرئيس والصّراع المحتد على خلافته.

هذا التردّي المتصاعد لمسار التجربة الديمقراطية في دولة الاستقلال يثير الكثير من التساؤلات عن أسبابه وظروفه؛ فالزعيم بورقيبة الحقوقي المتخرج في الجامعات الفرنسية المتشبع بالثقافة الغربية والموالي لها والمناضل المستميت من أجل الحرية والاستقلال ومؤسس الدولة التونسية الحديثة، لم ينجح في إرساء مقوّمات الديمقراطية في بلاده وخاصة في مضامينها السياسية المتجسمة في التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي على السلطة وتأمين حرية التعبير، وقبول المنافسة السلمية وتمكين المواطن من حقه في المساهمة في الشأن العام وتقرير مصير بلاده... وهو ما جعل البعض يصنّف بورقيبة في خانة «المستبد المستنير»<sup>(٢١)</sup>. وقد تكون لهذا الوضع أسباب ذاتية وموضوعية متعددة لعل أبرزها:

أ - لم تكن الديمقراطية من أولويات بورقيبة، ولم يكن يثق أصلاً بجدوى التأسيس لنظام ديمقراطي في بلاده. وقد عبّر عن ذلك في بعض خطبه ومنها خطاب ألقاه في حزيران/يونيو ١٩٧٣ أمام الدورة الثامنة والخمسين للمؤتمر العالمي للشغل في جنيف، وقد جاء فيه: «إن الديمقراطية هي المرحلة النهائية لتطور أي مجتمع، وهي لا تعطى في البداية بل إنها تأتي بشكل طبيعي عندما تكون كل الظروف المهيئة لذلك مجتمعة وهي دولة عصرية يحترمها سكانها وأمة تشكل مجموعة متجانسة ومتضامنة، وشعب وصل درجة معينة من التعليم والمستوى بشكل

(٢١) مولى، «المشهد الحزبي في تونس بعد ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١: تأملات سياقية في الحرية والاستبداد»، ص ١٦٤.

يسمح له بتقبل الديمقراطية كضرورة ووسيلة عمل وتقدم ومظهر من مظاهر النضج وليس كترف لا يدري ماذا يفعل به»<sup>(٢٢)</sup>.

وقد ذكر محمد المهدي الحطاب الذي عمل ملحفاً صحافياً لدى بورقيبة لسنوات أن بورقيبة كان يخشى من تطبيق الديمقراطية في البلدان العربية «وكان يهزأ من أسماء بعض الدول العربية التي تحمل صفة الديمقراطية»<sup>(٢٣)</sup>.

ب - وقع الشروع في تأسيس دولة الاستقلال في مناخ متوتر غائم طغت عليه أجواء الخلاف البورقيبي اليوسفي الذي تحول إلى حرب أهلية وقسم المجتمع إلى بورقيبيين ويوسفيين متناحرين كما تبين ذلك في فقرات سابقة.

ولئن حسم هذا الخلاف لفائدة بورقيبة فقد ظلت آثاره السلبية العدائية قائمة في المجتمع وربما في نفس بورقيبة ذاته، فقد اكتشف في هذا الصراع والتناحر أنه لا يحظى بإجماع التونسيين والتفافهم حوله، وأن نسبة مهمة من الشعب تقف ضده وترفض خياراته وهو ما أضعف ثقته بالشعب فاعتبره غير مؤهل للديمقراطية في تلك الحقبة، ولم يكن معنياً بالتمشي الديمقراطي بقدر اهتمامه بالحفاظ على الوحدة القومية وتجميع الصفوف حوله.

ج - شهدت البلاد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ مؤامرة فاشلة ساهم فيها بعض بقايا اليوسفيين وبعض الضباط وعناصر من المقاومين. وهدفت هذه المحاولة الانقلابية إلى إسقاط النظام والنيل من بورقيبة نفسه. والمؤكد أن هذه المحاولة الفاشلة كان لها أثرها في تصدع ثقة بورقيبة بشعبه رغم إلقاء القبض على عناصر المؤامرة ومحاكمتهم. وهذا ما دفع بالنظام إلى مزيد من التشدد والانغلاق، وخلف المزيد من العقبات أمام المسار الديمقراطي.

د - عندما نضع التجربة الديمقراطية التونسية في إطارها التاريخي ومحيطها الجغرافي، نلاحظ أن تعثر البناء الديمقراطي كان أمراً شائعاً في المنطقة العربية. «وإن بدأت عهود الاستقلال في الأقطار العربية، وجدت جماهير الأمة في عدد من هذه الأقطار - وهي التي عملت للاستقلال بكل جهد ممكن وقدمت التضحيات والشهداء في معاركه - وجدت جماهير الأمة نفسها محرومة من أغلب حقوقها السياسية وأكثرها أهمية، أما الحكم وسلطة اتخاذ القرار فكانا في يد طبقة أو فئة أو جماعة صغيرة، وحتى في يد فرد واحد في بعض الحالات»<sup>(٢٤)</sup>. وهذا ما حدث في كثير من الأقطار العربية ولم تكن تونس في عهد بورقيبة استثناءً في هذا المجال.

(٢٢) محمد المهدي الحطاب، مع بورقيبة: ذكريات صحفي في قصر قرطاج (تونس: [د.ن.]، ٢٠١٤)، ص ٢٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٢٤) حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٨١.

### ثالثاً: مسار التجربة الديمقراطية في عهد بن علي

جسّد بيان السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ الذي افتتح به زين العابدين بن علي عهده طموحات التونسيين والتونسيّات إلى وضع حدّ للحكم الفردي في بلادهم، وغدّى تطلّعاتهم إلى إرساء نظام ديمقراطي على أساس سيادة الشعب، وأعلن بوضوح عن جدارة الشعب بكل أبنائه وفئاته بالمشاركة في تصريف شؤونه، وأنه «لا مجال في عصرنا لرئاسة مدى الحياة ولا لخلافة آلية لا دخل للشعب فيها».

وقد فتح هذا البيان السياسي بامتياز الآفاق رحبة أمام التونسيين والتونسيّات، وغدّى آمالهم في بناء حياة ديمقراطية متطورة تعيد السيادة للشعب وتؤمن الكرامة للجميع. وأقبل كثيرون من النخب الوطنية والمثقفين على التجاوب مع هذا البيان والتعاون مع النظام خدمةً للوطن وسعيّاً إلى تحقيق التطور الديمقراطي المأمول.

وشهد عهد بن علي، وخاصّة في سنواته الأولى، إصلاحات سياسية في هذا الاتجاه تضمّنت بالخصوص:

- إصدار عفو عام في سنة ١٩٨٨ شمل سجناء الرأى والسياسة ومكّن آلاف المساجين من استرداد حقوقهم وإعادة اعتبارهم.
- إلغاء محكمة أمن الدولة وخطة الوكيل العام للجمهورية.
- إحداث المجلس الدستوري ليتولّى مراقبة دستورية القوانين.
- تعديل الدستور وإلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة والخلافة الآلية للرئيس.
- التوقيع على الميثاق الوطني من قبل أحزاب سياسية ومنظمات مهنية ليكون مرجعاً للتعامل السياسي.
- ارتفاع عدد أحزاب المعارضة المعترف بها تدريجياً من ثلاثة إلى ستة أحزاب.
- تأسيس التجمع الدستوري الديمقراطي عوض الحزب الاشتراكي الدستوري ليؤدي دور الحزب المنافس الذي يحظى بالأغلبية بدل دور الحزب الواحد المهيمن.
- دخول المعارضة لأول مرة في البرلمان في سنة ١٩٩٤.
- إقرار مبدأ تعدد الترشيحات في الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.
- التعهد بالحفاظ على مكاسب ثمينة منها تعزيز حقوق المرأة ومجانية التعليم ثم إجباريته في المرحلة الأساسية.

هذه الإصلاحات التشريعية والإجرائية، على أهميتها أخذت نسقاً بطيئاً وفشلت في توفير أسباب الديمقراطية على أساس سيادة الشعب وفي إرساء حياة سياسية متطورة تعتمد بحق على تعددية الأحزاب السياسية كما وعد بذلك بيان السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، وبذلك

فقد نظام بن علي الكثير من صدقيته، واشتدت المعارضة في الداخل والخارج وتساعد التضيق على حرية الرأي والتعبير، وأخضع الإعلام الوطني للتحكم المفرط من قبل الدولة، وتعرض النظام إلى نقد حادّ يقوم في جملته، على إبراز عدم التوازن بين المكاسب التي حققتها البلاد على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والإخفاق في إصلاح الحياة السياسية وتأمين الحريات وحقوق الإنسان على المستوى العملي رغم تعدد النصوص القانونية الصادرة في هذا الشأن، وأصبحت بعض الأصوات تتحدث عن «المعجزة الاقتصادية» والإخفاق السياسي في تونس.

وتتجلى أبرز معالم الإخفاق في ما يلي:

- لم يضطلع التجمع الدستوري الديمقراطي طوال عهد بن علي بدور الحزب المنافس في إطار تعددي بقدر ما استأثر بدور الحزب الحاكم المهيمن على الحياة السياسية في مناخ يسوده التضيق على المعارضة في الداخل والخارج.

ولئن دخلت المعارضة المعترف بها البرلمان لأول مرة في انتخابات سنة ١٩٩٤ فقد، كان حضورها محتشماً وشكلياً لا يعني تعددية حقيقية في الحياة السياسية، إذ أحرز التجمع في هذه الانتخابات ٩٧,٧٣ بالمئة من أصوات الناخبين، ولم يتطور حظّ المعارضة بصورة جدية مؤثرة في سائر الانتخابات التشريعية اللاحقة.

- شهدت البلاد لأول مرة انتخابات رئاسية تعددية في سنة ١٩٩٩، وتواصل اعتماد التعددية في الانتخابات الرئاسية الموالية، لكن كل المؤشرات تؤكد أن هذه الانتخابات لم تجسم تنافساً جدياً على رئاسة الجمهورية، ويكفي أن نذكر في هذا السياق بأن حظّ بن علي في هذه الانتخابات التعددية لم ينزل عن ٩٠ بالمئة من أصوات الناخبين، وقد مجّ التونسيون هذه الأرقام التي أفقدتهم الثقة في الانتخابات، ونالت من صدقيتها<sup>(٢٥)</sup>.

- التداول السلمي على السلطة مقوّم جوهرى من مقومات البناء الديمقراطي لا سبيل إلى إرساء الديمقراطية في غيابها كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- ويبدو أن تجاهل هذا الركن الأساسي من أركان الديمقراطية والتقصّي من مقتضياته هو السبب الأهم في فشل التجارب الديمقراطية الناشئة وخاصة في محيطنا العربي.

ولتمديد إمكانات ترشح الرئيس في دورات جديدة إضافية كثيراً ما يقع اللجوء إلى تحويل الدستور والقانون الانتخابي في هذا الاتجاه، وهو ما حصل في تونس في تعديل الدستور سنة ٢٠٠٢ رغم ما تضمنه هذا التعديل من عناصر أخرى إيجابية.

---

(٢٥) تضمّن كتاب تونس عبر التاريخ معلومات مفصّلة وجداول عن نتائج جميع الانتخابات التشريعية والرئاسية في عهد بن علي. انظر: تونس عبر التاريخ، ج ٤، ص ١٣٥ - ١٣٧.

وهكذا أعاد الرئيس ترشحه للمرة الرابعة سنة ٢٠٠٤، ثم المرة الخامسة سنة ٢٠٠٩، وإثر نجاحه في هذه الانتخابات الأخيرة وقع الشروع في حملة واسعة تناشده الترشح للمرة السادسة في سنة ٢٠١٤ باعتباره القائد الأوحّد الضامن لمستقبل تونس وتأمين استقرارها وازدهارها.

هذا التمسك بالحكم والانفراد به أعطى الانطباع بأن الأمر يتعلق برئاسة فعلية لبن علي مدى الحياة، وإن كانت مقنعة، ونال من صدقيته بصفة جسيمة وهو من أعلن في افتتاح عهده: «أن لا مجال في عصرنا لرئاسة مدى الحياة... ولا لخلافة آلية لا دخل فيها للشعب...»<sup>(٢٦)</sup>.

وهكذا انتكست التجربة الديمقراطية في تونس مرة أخرى، وفرضت ثورة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وضع حد لعهد بن علي خارج التداول السلمي على السلطة.

#### رابعاً: منعرج حاسم في مسار التجربة الديمقراطية التونسية

لم تكن الثورة التونسية التي انطلقت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في إطار ما عُرف بالربيع العربي نتيجة لتخطيط محدّد أو تدبير مسبق، ولم يكن لها قائد ولا زعامات ولا برنامج معلن. إنها انتفاضة تلقائية عارمة عبّرت عن غضب شعبي متراكم بلغ ذروته، واحتقان متزايد بلغ حد الانفجار، انطلقت شرارتها الأولى في مدينة سيدي بوزيد حيث أقدم شاب ممن يعانون البطالة واليأس والإحباط على الانتحار مضرماً النار في جسده أمام الجميع.

وهكذا أشعل الشاب محمد البوعزيزي الشرارة الأولى في سيدي بوزيد ليتمدّد لهيبها إلى مناطق أخرى مجاورة ثم يعمّ بسرعة عجيبة كامل أنحاء البلاد.

أنجز هذه الثورة شبّان حطّموا حاجز الخوف وأقدموا على التضحية حتّى الموت، ولم يحملوا السلاح في وجه النظام، وسقط منهم شهداء كثيرون في مظاهرات غاضبة وهم ينادون «ارحل» (Dégage).

ولم يستطع النظام إخماد هذه الانتفاضة لا بالتهديد الذي فقد معناه ولا بالوعود التي فقدت صدقيتها ولا بالقمع الذي فقد جدواه، وانتهى الأمر برحيل رئيس الدولة مُكرهاً، وشهدت التجربة الديمقراطية مرة أخرى خيبة التداول السلمي على السلطة.

ولئن كانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية سبباً رئيسياً في انفجار هذه الثورة فإن البعد السياسي حاضر في أهدافها ومسارها، ذلك أن الشعار الأبرز الذي نادى به شباب الثورة هو «شغل حرّية كرامة وطنية». فالشغل يعني وضع حد للبطالة المتفاقمة في أوساط الشباب وبخاصة من حاملي الشهادات العليا، والحرية تعني رفض القمع والتضييق على الحريّات، والكرامة الوطنية تعني المطالبة بحقوق المواطنة التي لا يمكن إدراكها في ظل حكم استبدادي فردي، كما كان من

شعارات هذه الثورة «الشغل استحقاق يا عصابة السراق» وهو ما يعني انهيار الثقة بين السلطة والمواطنين والمطالبة بوضع حد للفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

هذه الشعارات هي اختزال لتطلع الشباب إلى حياة ديمقراطية يستعيد فيها المواطن اعتباره ويفسح له في مجال المشاركة في الشأن العام في بلاده. وهكذا يتبين أن مطلب إرساء الديمقراطية حاضر بقوة في أهداف هذه الثورة.

في هذه الظروف رحل الرئيس مكرهاً يوم ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أمام احتجاجات الجماهير الغاضبة واتساع مجال التمرد في مختلف أنحاء البلاد تسنده اعتصامات وإضرابات عامة امتدت إلى العاصمة، ونجحت الثورة في إطاحة النظام وإحداث فراغ في قمة هرم السلطة، ولكنها لم تتقدم ببديل محدد ولا برنامج واضح بل واصلت الرفض والدعوة إلى الرحيل. ودخلت البلاد في حالة اضطرابات واختلال للأمن، وضغوط متواصلة لإسقاط ما بقي من النظام أدت إلى إسقاط الحكومة وتعويضها بحكومة مؤقتة تعرضت هي الأخرى إلى ظروف عصيبة وضغوط حملتها في نهاية الأمر على إعلان القبول بتنظيم انتخابات لمجلس وطني تأسيسي يتولى إعداد دستور جديد للبلاد ويحقق تغييراً نوعياً في حياتها السياسية.

وقد نظّمت هذه الانتخابات بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وكانت بالفعل أول انتخابات تعددية شفافة تنافست فيها مختلف الحساسيات السياسية وأحزاب المعارضة في الداخل والخارج التي هرعت إثر سقوط النظام إلى التموّع في المشهد السياسي الجديد<sup>(٢٧)</sup>، وجسّدت هذه الانتخابات خطوة مهمة غير مسبقة على درب المسار الديمقراطي في تونس.

ويمكن أن نلخص أهم المكاسب الحاصلة على درب المسار الديمقراطي التعددي في عهد الثورة في النقاط التالية:

- فتح باب حرية التعبير والمشاركة في الشأن العام على مصراعيه وبروز تنظييمات سياسية وجمعياتية كثيرة متنوعة.
- تحرير الإعلام بجميع أصنافه ووسائله إلى درجة التسيّب أحياناً، ليضطلع بدور بارز في التقييم والنقد والمتابعة.

- إعداد دستور جديد للبلاد صدر في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بعد مخاض عسير داخل المجلس الوطني التأسيسي وخارجه، خيم عليه التناحر بين أيديولوجيات متناقضة وساده تشنج عنيف شهدت فيه تونس الاغتيالات السياسية لأول مرة في تاريخها الحديث. وفي هذا السياق تم اغتيال قياديين بارزين في حزب الجبهة الشعبية هما شكري بلعيد ومحمد البراهمي. وقد تمحور الجدل الحاد في إعداد الدستور حول جملة من المسائل الخلافية؛ من أبرزها هوية

---

(٢٧) تفاصيل عن المشهد الحزبي في تونس بعد ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ قدّمها علي الصالح مولى، «المشهد الحزبي في تونس بعد ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١: تأملات سياقية في الحرية والاستبداد»، ص ١٥٥.

الدولة ومدنيّتها أو اعتماد الشريعة فيها مصدراً للتشريع، وتأمين حرية المعتقد والضمير والمساواة التامة بين المرأة والرجل. وتم التوصل إلى إقرار مدنية الدولة وحرية المعتقد والضمير والمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة.

• تمكن المجتمع المدني من أداء دور إيجابي بارز في توجيه هذه الصّراعات والتجاذبات بين أيديولوجيات متناقضة قسّمت المجتمع إلى إسلاميين وعلمانيين وكادت تعصف بمكاسب الثورة وتزج بالبلاد في حرب أهلية.

• أدّى الحوار الوطني بإسهام رباعي يقوده الاتحاد العام التونسي للشغل ويضم عمادة المحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة دوراً حيويّاً بناءً في فرض الوفاق الوطني والتمكّن من حسم الخلافات الجوهرية بين الفاعلين السياسيين وإنقاذ البلاد من مغبة العنف والتناحر.

• بفضل الحوار الوطني وحراك المجتمع المدني وضغط الشارع التونسي والاعتصامات المتكررة والاعتاظ بما آلت إليه الأوضاع في بعض ثورات الربيع العربي خرجت تونس من شبح حرب أهلية وأمكن إصدار الدستور الجديد بعد مخاض عسير دام نحو ثلاث سنوات بدل سنة واحدة كما كان مقرّراً عند انطلاق أعمال المجلس الوطني التأسيسي، وتخلّى الثلاثي الحاكم بقيادة حركة النهضة الإسلامية عن الحكومة لتعوضه حكومة كفاءات وطنية مستقلة تنفذ خارطة الطريق التي تم وضعها في إطار الوفاق الوطني، وتعدّ لانتخابات تشريعية ورئاسية وتؤمن استكمال مسار الانتقال الديمقراطي.

• تم إجراء الانتخابات التشريعية بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في مناخ ديمقراطي تعدّدي شفاف، ولم يقع الاعتراض عن نتائجها من أي طرف، وبذلك قطعت تونس خطوة نوعية غير مسبقة على درب ديمقراطيتها الناشئة.

• نظّمت الانتخابات الرئاسية على دورتين وتنافس فيها اثنان وعشرون مترشحاً، وجرّت في جوّ شفاف لتضيف مكسباً آخر على درب المسار الديمقراطي التونسي بانتخاب رئيس للجمهورية يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

• إن النجاح الحاصل في هذا المجال قد يحمل على التفاؤل والاعتزاز ولكنه لا يخفي المخاطر القائمة على درب استكمال التجربة لمقومات الديمقراطية على مستوى النصوص والممارسة وإعادة الاعتبار لإرادة الشعب وحقه في تقرير مصيره بصفة دائمة، وتأمين التجربة الديمقراطية من انتكاسات وخيبات عرفتها في مراحل سابقة من تاريخ تونس الحديث.

إن التجربة التونسية تواجه في هذه المرحلة تحديات جسيمة لعلّ أبرزها العنف بجميع أشكاله، وشبح الإرهاب الذي استشرى في البلاد في السنوات الأخيرة، وتردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتواصل التجاذبات السياسية الحادة على أسس أيديولوجية... فهل تستطيع تونس أن تواجه هذه التحديات وتتجاوز هذه العقبات بالحوار وروح الوفاق ليتواصل البناء الديمقراطي بنجاح؟



وربما لاحظ المتتبع لمسار التجربة خلال السنوات الأخيرة أن أهم عناصر القوة الداخلية التي يمكن أن تساعد على مواجهة التحديات والصمود أمام عوامل الردة والانتكاس وترسيخ الثقافة الديمقراطية لدى مختلف شرائح المجتمع وفئاته تكمن بالخصوص في النقاط التالية:

- الوعي المتنامي لدى التونسيين والتونسيات بحقوقهم في الكرامة والتخلص من كل المكبّلات وممارسات الهيمنة والتسلط، واستعدادهم للتضحية في سبيل ذلك.

- قدرة الشباب التونسي المتعلم في أغلبه على الانخراط في الثورة المعلوماتية المعاصرة والاستفادة منها في تنمية رصيده المعرفي وإبلاغ صوته والتعبير عن رأيه.

- أهمية الدور الذي يؤديه المجتمع المدني بجميع مكوناته وبخاصة المنظمات والجمعيات التي لم تنخرط بصفة سافرة في الصراع بين الأحزاب السياسية واحتفظت لنفسها بدور مهم في مجال المتابعة والنقد والحوكمة والسعي إلى تعديل المسار كلما انحرف عن طريقه.

- الدور المحوري للنخبة التونسية وبخاصة من الجامعيين والحقوقيين وأصحاب الاختصاص في تعزيز العقلانية والدفاع عن المؤسسات وإثراء المسار بما يملكون من زاد معرفي وقدرة على التعامل الموضوعي مع المستجدات.

- تراجع التطرف الحاد لدى بعض الأحزاب السياسية الفاعلة وجنوحها إلى الاعتدال والواقعية والعمل السياسي وقبول التعايش مع الآخر، وقد ظهرت معالم هذا التوجه بالخصوص خلال السنة الأخيرة ٢٠١٤.

- اعتماد الحوار الوطني سبيلاً إلى معالجة القضايا المستعصية والوصول بالخلافات إلى حلول تقوم على الوفاق.

فهل تنجح تونس بفضل هذه العوامل الإيجابية في الصمود أمام ما يواجهها من تحديات جسيمة لتصنع الحدث التاريخي وتكون استثناء في محيطها؟ □